



قياس وتحليل أثر معدلات الفائدة في استقرار الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2021)

Measure and Analyze Impact of Interest Rates on The Demand of Money Stability in The Iraqi Economy for The Duration (2004-2021)

إبراهيم ارحيم علي⁽¹⁾

أ. د. جليل كامل غيدان⁽²⁾

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تعد ظاهرة عدم الاستقرار في الطلب الحقيقي على النقود من الظواهر الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، لذا فقد هدف البحث إلى دراسة وتحليل دالة الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي والعوامل المؤثرة بها، وعلاقتها بتقلبات معدلات الفائدة، من أجل توضيح أثر معدلات الفائدة في استقرار الطلب الحقيقي على النقود ضمن الحدود الزمنية للدراسة.

وقد استعملت بعض النماذج والطرق الإحصائية والقياسية، وبعد إجراء جملة من الاختبارات الإحصائية، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من المتغير المستقل معدلات الفائدة والمتغير التابع الطلب الحقيقي على النقود، وهذا ينسجم مع منطق النظرية الاقتصادية، وقد أظهرت القيم المحتسبة لمعامل الارتباط ومعامل التحديد نسب ليست بالعالية نسبياً، وتفسير ذلك هو وجود متغيرات اقتصادية أخرى تؤثر على الانموذج القياسي لم يتم دراستها ضمن متغيرات الظاهرة الاقتصادية، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية وذات معنوية جيدة بين كل من سعر فائدة البنك المركزي والطلب الحقيقي على النقود، حيث فسرت معدلات الفائدة للبنك المركزي العراقي حوالي (40%) من التغير الحاصل في المتغير التابع الطلب الحقيقي على النقود، لذا يجب على السلطات النقدية في العراق التركيز على هذا العامل لتحقيق الاستقرار في الطلب الحقيقي على النقود.

Abstract

The phenomenon of instability in the real demand for money is one of the economic phenomena suffered by the Iraqi economy, so the research aimed to study and analyze the function of demand for money in the Iraqi economy and the factors affecting it, and its

relationship to interest rate fluctuations, in order to clarify the impact of interest rates in stabilizing the real demand for money within the time limits of the study.

Some statistical and standard models and methods have been used, and after conducting a number of statistical tests, where the results of the study showed an inverse relationship between both the independent variable interest rates and the dependent variable real demand for money, and this is consistent with the logic of economic theory, and the calculated values of the correlation coefficient and the coefficient of determination showed ratios that are not relatively high, and the explanation for this is the presence of other economic variables that affect the standard model that have not been studied within the variables of the economic phenomenon, and the study also proved a relationship A strong and well-significant correlation between both the interest rate of the Central Bank and the real demand for money, as the interest rates of the Central Bank of Iraq explained about (40%) of the change in the dependent variable real demand for money, so the monetary authorities in Iraq must focus on this factor to stabilize the real demand for money.

المقدمة

يعدُّ الطلب على النقد ومستوى استقراره فضلاً عن أهم المؤشرات الاقتصادية الذي يقيس مدى تأثير كفاءة السياسة النقدية وفعاليتها، ومن ثمَّ أدواتها على مستوى الاقتصاد الوطني. ويقصد بالطلب على النقد (حجم السيولة التي يحتفظ بها الأفراد لمواجهة مدفوعاتهم المختلفة أي بمعنى مقدار الأرصدة النقدية التي يطلبها الأفراد سواء أكانت بشكل نقود أم حسابات جارية) مما لا ريب فيه أن السياسة النقدية لأي بلد تعدُّ مكوناً مهماً من مكونات السياسة الاقتصادية العامة لذلك البلد، بغض النظر عن النظام الاقتصادي الذي يتبعه، ومن ثمَّ تسعى مختلف البلدان وباستعمال أدوات السياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف، التي يجب أن تتلاءم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة فتدفع النقود في فروع الاقتصاد يشبه إلى حد ما تدفق الدم في جسم الإنسان، ويعدُّ البنك المركزي هو المتحكم الأول والرئيس بكمية النقود المتداولة في الاقتصاد، من خلال ما يمتلكه من أدوات وسلطة ، تؤهله للقيام بهذا الدور، فالسياسة النقدية إذن هي مجموعة الأدوات أو المتغيرات التي يستعين بها البنك المركزي لغرض السيطرة والتحكم بكمية النقد المعروضة في الاقتصاد، فضلاً عن تلك الأدوات هي معدلات الفائدة، التي تعدُّ من الأدوات الكمية التي يمكن أن يستعملها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في حجم الأرصدة النقدية المطلوبة على مستوى الاقتصاد الوطني، فمن خلال التغيرات التي يحدثها البنك المركزي على معدلات الفائدة التي يقرض بموجبها المصارف التجارية، فإنَّ ذلك سترك أثر على كلفة وحجم القروض التي تقدمها المصارف التجارية، ومن ثمَّ فضلاً عن التغيرات المرغوبة في حجم الطلب الكلي على النقود.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في التحقق من مدى فاعلية وتأثير معدلات الفائدة في استقرار الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي بهدف بناء نظام نقدي وطني أكثر تطور وكفاءة قادر على مواكبة التطورات والأزمات العالمية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة عدم استقرار الطلب على النقد، ومن أجل معالجة هذه المشكلة يتبنى البنك المركزي استعمال أداة سعر الفائدة لتحقيق الاستقرار المنشود في حجم الطلب على النقد.

فرضية البحث

نقطة انطلاق البحث تبدأ من فرضية مفادها: إن لمعدلات الفائدة أثر في استقرار الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي ضمن مدة الدراسة.

أهداف البحث

بغية الكشف عن أثر معدلات الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي واثباتاً للفرضية فإنَّ البحث يهدف إلى الآتي:

- ✓ دراسة وتحليل مفهوم السياسة النقدية ومعدل الفائدة.
- ✓ دراسة وتحليل مفهوم الطلب على النقد والعوامل المؤثرة به.
- ✓ قياس وتحليل أثر معدلات الفائدة في استقرار الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي.

حدود البحث

- ✓ الحدود المكانية (الاقتصاد العراقي).
- ✓ الحدود الزمانية (المدة 2004-2021).

المبحث الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية وأهدافها

تمهيد:

تعد السياسة النقدية من فضلاً عن أدوات السياسات الاقتصادية العامة والمالية والتجارية؛ تؤدي دوراً أساسياً واستراتيجياً في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية التي من شأنها، مع أهداف السياسات الأخرى ان تعمل على بناء اقتصاد وطني مستقر ومزدهر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً قادر على مواكبة فضلاً عن التطورات المضطربة التي يشهدها العالم وما ينتج عنها من مشاكل في جميع النواحي (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) والاستجابة السريعة وإيجاد الحلول واتخاذ القرارات الناجعة والناجحة وتوفير البيئة الملائمة والمناسبة لاستقطاب المستثمرين ورؤوس الاموال الذين يجدون في هذا الاقتصاد ضالتهم لتحقيق أهدافهم المنشودة، نظراً لارتفاع عنصر الثقة والأمان في مثل هكذا اقتصاد، فالسياسة النقدية اذاً هي فضلاً عن فروع السياسة الاقتصادية التي بإمكانها تحقيق الاستقرار في السوق النقدية والمالية، ولعل فضلاً عن ابرز اهدافها الرئيسية هو خلق حالة من الاستقرار في الطلب على النقد؛ وذلك من خلال توفير الكميات النقدية بالحجم المناسب وبالشكل الذي يمنع الاختلال بين الانفاق الكلي والعرض الكلي الحقيقي، تلافياً لحصول الموجات التضخمية أو الانكماشية التي تنعكس بشكل مباشر على مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية (The Monetary Policy)

لقد اتخذت السياسة النقدية مفاهيم متعددة ومختلفة، وقد جاء ذلك نتيجة لتطور واختلاف المشكلات الاقتصادية التي قد ظهرت على مر الأزمنة فضلاً عن اختلاف العلماء والفلاسفة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عايشوها مما جعلهم يتبنون مفاهيم واءافكار مختلفة فيما يتعلق بمفهومها، علاوةً على ذلك ظهور عدة مدارس فكرية اقتصادية والتي تبنت هي الأخرى مفاهيم واءافكار متنوعة.

فمن وجهة النظر الكلاسيكية، تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي) بهدف تنظيم المعروض النقدي والتحكم به بما يضمن استقرار المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد البلد⁽¹⁾ ويعرفها الاقتصادي (Johanson) بأنها الوسيلة التي يعتمد عليها البنك المركزي للتأثير في عرض النقد وتحديد اتجاهاته لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية⁽²⁾، بينما عرفها (Friedman) بكونها القرارات والإجراءات التي تسيطر من خلالها السلطة النقدية على إدارة حجم النقود المتداولة في اقتصاد دولة ما، وذلك من خلال استهداف معدلات الفائدة على الأغلب بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي ودعم الاستقرار في المستوى العام للأسعار⁽³⁾ في حين يرى الاقتصادي (G.L Bach) بأن السياسة النقدية هي مجمل ما تقوم به السلطة من إجراءات تؤثر بشكل فعال في كمية ونوعية الموجودات المالية السائلة التي يديرها القطاع غير المصرفي بشكل عملة أو سندات حكومية أو ودائع⁽⁴⁾.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تخدم بمحصلتها النهائية أهداف السياسة الاقتصادية العامة، ومنها الآتي:

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (The Stability of the General Level of Prices)

ان هذا الهدف من وجهة نظر بعض الاقتصاديين يمثل اهم أهداف السياسة النقدية الذي يتم تحقيقه من خلال الرقابة والسيطرة على عرض النقد داخل الاقتصاد، كون التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ينتج عنها تأثيرات على مختلف المتغيرات الاقتصادية بما فيها الاستثمار والأسعار والأجور والإنتاج والأرباح، فالتضخم (الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار) يترك أثراً جساماً على مختلف الفعاليات الاقتصادية وحيث ان قيمة النقود (قوتها الشرائية) هي مقلوب المستوى العام للأسعار (1/المستوى العام للأسعار) ومن ثم، فإن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود ويترك الأثر البالغ في مجمل الفعاليات الاقتصادية⁽⁵⁾، ومن وجهة نظر الباحث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار وما يرافقه من تراجع في قيمة النقود إلى فقدان ثقة الأفراد وعزوفهم عن الاحتفاظ بالنقود وتصبح نظرتهم تشاؤمية تجاه المستقبل ومن ثم، تتجه معظم استثمارات الأفراد نحو الاستثمار غير المباشر (الاستثمار في الأسهم والسندات) كما يزداد انفاق الأفراد تجاه السلع الاستهلاكية نتيجة النظرة السلبية وعدم اليقين بما سيحدث مستقبلاً، كما ان التضخم الناجم عن تقلبات المستوى العام للأسعار يمنع متخذي القرار والاقتصاديين من القيام بوظيفة التخطيط بسبب حالة

(1) حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء المقدسة، 2016، ص 47 .

(2) L. Ritter , W . Sliber , Money , London : Basic books , 1973 ,P3.

(3)Milton Friedman, Quantity Theory of Money, The New Palgrave, A dictionary of Economics, v4, 1987, pp10-11.

(4)ظافر حميد حسون ، الإتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق وطبيعة علاقتها بالسياسة المالية ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد 10، 2011، ص2.

(5) هيل الجنابي ورمزي أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢.

الايقين، وعدم التأكد من ظروف المستقبل وستفقد النقود وظيفتها التقليدية كمستودع للقيمة وكوسيلة للتبادل وتسوية التعاملات، فضلاً عن، ما تنتجه تقلبات الأسعار من آثار أخرى تتجسد في سوء توزيع الثروات والدخول بين الأفراد واستفادة المدينين على حساب الدائنين⁽¹⁾.

2. تحقيق التوظيف الكاملة (تخفيض معدلات البطالة) (Full Employment)

يقصد بالتشغيل الكامل هو استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة وغير المستخدمة داخل الاقتصاد بشكل كفوء مع وجود نسبة معينة من البطالة (الاحتكاكية) ناتجة عن أسباب قد تتعلق بظروف العمل أو مستوى الدخل، فالسياسة النقدية تسعى لتحقيق مستوى عالي من التشغيل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية ورفع مستوى النشاط الاقتصادي⁽²⁾، وان من بين أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها هو رفع مستوى العمالة إلى أعلى حد ممكن إلا أن ذلك لا يعني أن تكون البطالة في البلد مساوي للصفر وبحسب رأي الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان يجب أن تكون هناك حدود دنيا للبطالة تتراوح بين (0.4%-0.6%)، بحيث أن هذه النسبة تخلق حالة من الموازنة بين مستوى الأجور ومستوى الأسعار⁽³⁾، من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال طريق زيادة عرض النقد (الانفاق الحكومي) بشقيه الإنتاجي والاستهلاكي، وبفعل عمل المضاعف سوف تتحقق زيادات أكبر في حجم الإنتاج والدخل والاستثمار والتشغيل ومن ثم، تقليل مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن.

3. تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة ومقبولة (Increase Economic Growth)

مفهوم النمو الاقتصادي من وجهة نظر الاقتصادي الأمريكي سيمون كوزنتس هو العملية التي ينتج عنها زيادة في معدلات نمو الثروة المادية⁽⁴⁾، ويستلزم تحقيق عملية النمو الاقتصادي حصول زيادات كبيرة في معدلات التراكم الرأسمالية (الأموال المعدة للاستثمار) وبمستوى يفوق معدل النمو السكاني وهذا يتطلب تطبيق التخصص وتقسيم العمل ورفع كفاءه العنصر البشري (علمياً وعملياً) من خلال زيادة مهارته ورفع إنتاجيته الحدية وكثافة استعمال رأس المال المادي فضلاً عن إلى تطبيق التكنولوجيا العلمية المتطورة وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات بشرط أن توجه تلك الأموال والاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية وخاصة التصديرية منها التي تحقق وفورات كبيرة في حجم الإنتاج⁽⁵⁾، وتؤدي السياسة النقدية دوراً بارزاً في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال أدواتها المعروفة، فقيام السلطات النقدية بتبني سياسة نقدية تهدف وبالتعاون مع البنوك التجارية إلى تخفيض معدلات الفائدة المحلية سوف يؤدي إلى خلق الحافز لدى

(1) مايكل أيدجمان ، الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة ،ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

(2) أبو القاسم عمر الطبولي، وآخرون، أساسيات الاقتصاد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته، 1989، ص ص 225-226.

(3) Federal Reserve Bank of San Francisco – Research Department, The Natural Rate, and Monetary Policy –Economic Letter–, (September 18,1998), pp. 1-2 .

(4) Simon Kuznets, John Thomas, Modern Economic Growth: Rate, Structure, and spread, Yale University Press, 1966.

(5) سلسلة محاضرات القاها الدكتور رحمن حسن الموسوي في مادة التنمية الاقتصادية، على طلبة الماجستير، قسم الاقتصاد، الاقتصاد، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2022.

رجال الأعمال والمستثمرين لرفع طلبهم على الائتمان نظراً لانخفاض كلفة الاقتراض ومن ثمّ، ارتفاع معدلات الاستثمار والانتاج والارباح والتشغيل، وكل ذلك سينعكس بالنهاية بشكل زيادات كبيرة في حجم الناتج القومي الحقيقي، حيث إنّ الهدف الأساس هو العمل على تحقيق الزيادات الحقيقية والمستمرة في الدخل القومي وليست الاسمية؛ لأن الأخيرة قد تكون ناتجة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثمّ تكون معدلات النمو الاقتصادي ظاهريّة (مجرد ارقام لا قيمة لها)⁽¹⁾، فالنمو الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني له علامات أو مؤشرات اقتصادية تدل على حصوله منها متوسط نصيب دخل الفرد من الدخل القومي، فضلاً عن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية والخدمية) في الناتج القومي الإجمالي.

4. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (Equilibrium of Payments Balance)

فضلاً عن إلى الاستقرار على المستوى المحلي، فإنّ لأدوات السياسة النقدية أثراً واهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي من خلال سعر الصرف، حيث يسهم تخفيض أسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية في زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية المصدرة من خلال جعل أسعارها أرخص نسبياً من نظيرتها الأجنبية، ومن ثم جلب المزيد من العملات الصعبة إلى داخل البلد ومن ثمّ تحسين وضع الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على معالجة العجز في ميزان المدفوعات والعكس صحيح⁽²⁾، كما أن لتغيرات معدلات الفائدة ذات الدور، فرع البنك المركزي لمعدل الفائدة الذي بموجبه يمنح القروض للمصارف التجارية يدفع الأخيرة هي الأخرى إلى زيادة معدلات الفائدة على قروضها الممنوحة، ومن زيادة معدلات الفائدة على المستوى المحلي وبافتراض بقاء الفائدة العالمية على حالها، فإنّ ذلك سيسهم بشكل كبير بجذب المستثمرين الأجانب ويشجعهم على استثمار رؤوس أموالهم في الاقتصاد الوطني، ومن خلال حساب حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل، سيتحسن وضع ميزان المدفوعات على المستوى القومي⁽³⁾

5. زيادة كفاءة وفاعلية بيئة الاقتصاد الوطني (Increase the Efficiency of National Economic Environment)

من الأهداف الرئيسة للسياسة النقدية التي تعمل على تحقيقها التعاون مع بقية السياسات الأخرى (المالية والتجارية) المكونة للسياسة الاقتصادية العامة، لأي بلد هو خلق اقتصاد وطني قوي وكفوء مادياً وتكنولوجياً، وهذا يأتي من خلال تكوين بيئة اقتصادية متطورة تعمل كوسيلة لاستقطاب وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن إلى بناء قاعدة إنتاجية وطنية كفوءة فنياً واقتصادياً، فضلاً عن، ذلك تهدف السياسة النقدية إلى بناء وتطوير الوحدات الاقتصادية المصرفية والمالية وخلق البيئة الملائمة لعمل تلك الوحدات من خلال تحديث الأسواق المالية والنقدية، وجعلها مواكبة لفضلاً عن،

(1) علي عبد الوهاب نجا، محمد احمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2019، ص 374.

(2) سلسلة محاضرات القاها الدكتور صالح مهدي البرهان في مادة الاقتصاد الدولي على طلبة الماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، 2022.

(3) وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي للنشر، 2011، ص ص 183-184.

التطورات على المستوى العالمي⁽¹⁾، حيث تعمل السياسة النقدية على بلورة نظام نقدي متطور فنياً وتكنولوجياً يمتلك من الفن والمهارات العلمية والخطط المستقبلية القدر الكافي التي تؤهله في تنفيذ أهدافه ومواجهة أي طارئ تسببه له التقلبات (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) على الصعيد المحلي أو الدولي.

المبحث الثاني

الإطار النظري لمعدلات الفائدة والطلب على النقد

أولاً: مفهوم أسعار الفائدة (Interest Rate)

هو الثمن المدفوع لقاء استعمال رأس المال خلال مدة معينة⁽²⁾ هنالك نوعان من أسعار الفائدة: الأول سعر الفائدة الثابت الذي يقوم البنك المركزي بتحديدده مع إضافة هامش محدد يمثل عائد المخاطرة. والنوع الثاني هو سعر الفائدة المعموم الذي تحدده قوى العرض والطلب على النقد داخل السوق النقدي⁽³⁾، وسعر الفائدة هو المبلغ النقدي الذي يجب على الفرد أو المؤسسة دفعة إلى البنك مقابل الحصول على القروض بهدف تمويل نشاطاتهم أو مشاريعهم الاستثمارية، أو هو المبلغ المدفوع مقابل رأس المال المقرض من السوق النقدية خلال فترة زمنية محددة ويسمى بسعر الفائدة الاسمي، في حين أن سعر الفائدة الحقيقي يمثل معدل الربح أو العائد الذي يتوقع المستثمرين الحصول عليه من عملية استثمار أموالهم المقرضة، وهو عبارة عن سعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم المتوقع، أي انه يشير إلى كلفة الاقتراض الحقيقية، من وجهة النظر الكلاسيكية فإن سعر الفائدة هو متغير حقيقي يتحدد من خلال تساوي الاستثمار مع الادخار (تقاطع منحني عرض المدخرات مع منحني الطلب عليها لغرض الاستثمار)، ويرتبط بعلاقة طردية مع الادخار، ومع الاستثمار بعلاقة عكسية ويفسرونه بأنه ثمن التخلي عن الاستهلاك الحالي على أمل الحصول استهلاكاً مستقبلياً أفضل، أما من وجهة النظر الكينزية، فيعد سعر الفائدة متغيراً نقدياً يتحدد من خلال تقاطع منحني عرض النقود مع منحني الطلب على النقد، حيث يرتبط بعلاقة عكسية مع عرض النقد وبالعلاقة طردية مع حجم الأرصدة النقدية المطلوبة وفسروه بأنه ثمن التخلي عن السيولة، ومن وجهة نظر الكينزيين الجدد، فإن سعر الفائدة يتحدد في السوق النقدي من خلال تقاطع منحني عرض النقود، والطلب على النقد وفي السوق الحقيقي من خلال تساوي الادخار مع الاستثمار وباستعمال ما يسمى بمنحني (IS-LM)، حيث يمثل المنحني (IS) التوازن في أسواق السلع والخدمات ويعبر عن توليفات للدخل مقابل معدلات الفائدة وهو منحني سالب الميل يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين ان المنحني (LM) يمثل التوازن في السوق النقدية، وهو منحني موجب الميل يدل على العلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة ويمثل التوازن في السوق النقدي، استخدم الاقتصادي فريدمان نظرية رأس المال في تحديده لسعر الفائدة، حيث جعل كل من الطلب على رأس المال وعرض رأس المال كدالة لسعر الفائدة، وتكون العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على رأس المال، في حين تكون العلاقة طردية مع عرض رأس المال، بمعنى ان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليص الطلب على رأس المال، وبذات الاتجاه يعمل على زيادة المعروض من رأس المال

(1) نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، لبنان، 2018، ص 40.

(3) Sidney Homer, Richard Sylla, History of interest rates, 4th edition, Wiley finance, USA, 2005, P71.

(3) محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2022، ص 19-20.

والعكس صحيح⁽¹⁾ كما يمكن تصنيف أسعار الفائدة حسب الآجال الزمنية إلى: أسعار فائدة قصيرة الأجل التي تشمل الفائدة على القروض والأوراق المالية قصيرة الأجل، وأسعار الفائدة طويلة الأجل التي تفرض على القروض والسندات طويلة الأجل⁽²⁾، ويستوجب على البنك المركزي مراقبة وضبط معدلات الفائدة في السوق المالية بالشكل الذي يحقق الاستقرار في تكوين المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة⁽³⁾.

ثانياً: مفهوم الطلب على النقد

ويمثل حجم الأرصدة النقدية التي تطلب من لدن الأفراد والمؤسسات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد مضافاً إليها الطلب الأجنبي على النقد المحلي، وينشأ نتيجة الحاجة لتسوية المدفوعات النقدية وإنجاز المعاملات التجارية، فضلاً عن إلى تمويل الاستثمارات المحلية الأجنبية⁽⁴⁾، ويمكن النظر إلى مفهوم الطلب على النقد بأنه تعبير عن ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقد بشكل سائل مفضلين إياها على مكونات الثروة المادية (كالأسهم، السندات)⁽⁵⁾، وان طلب الأفراد والوحدات الاقتصادية للنقد انما جاء نتيجة ما تتمتع به من مواصفات وخصائص تمنح حائزها القدرة على سد جميع والمدفوعات والالتزامات لما تتمتع به من مقبولية وقوة إبراء عالية، فضلاً عن وصفها أهم وسائل الاحتفاظ بالثروة باعتبارها مخزن ملائم للقيمة، وقد تناولت مختلف الادبيات الاقتصادية موضوع الطلب على النقد، فبحسب رأي الاقتصاديين الكلاسيك فإن طلب الأفراد للنقد ناتج عن طلبهم عن السلع والخدمات أي انه طلب لأغراض المعاملات فقط، بينما يرى كنز ان أسعار الفائدة لها التأثير الحاسم في تحديد الطلب على النقد فزيادة عرض النقد تخفض أسعار الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض لأغراض الاستثمار ولوجود علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة يزداد الاستثمار والتشغيل والإنتاج (زيادة الطلب الفعال الاستثمار والاستهلاك) فيزداد الطلب على النقد، في حين يجد فريدمان ان زيادة عرض النقد سوف تولد ارتفاع في طلب الأفراد على السلع والخدمات، ومن ثم نمو الطلب على النقد، فقد تعامل فريدمان مع النقد كأى سلعة من السلع.

(1) عمار مجيد كاظم، سعر الفائدة من وجهة النظر التقليدية والإسلامية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 32، 2012، ص76.

(2) عبداللطيف طيبي، التطبيقات المتميزة لتقنيات تمويل الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطر (نموذج بنك البركة الجزائري)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، صص 45-46.

(3) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، صص 195-197.

(4) نزار كاظم الخيكاني، السياسات الاقتصادية (الاطار العام واثرا في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص67.

(3) Bitrus.Y.P, The determinants of the demand for money in developed and developing countries, Journal of Economics and International Finance Vol. 3 (15), 7 December, 2011, p771.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الطلب على النقد

1- سعر الفائدة

يعدُّ الاقتصادي جون ماينرد كينز أول من إشارة إلى سعر الفائدة بوصفه من المتغيرات المؤثرة في دالة الطلب على النقد، فمن خلال تفسيره لنظرية تفضيل السيولة المالية، التي أشار فيها إلى باعث جيد من بواعث الطلب على النقد (الطلب على النقد لأغراض المضاربة)، توصل إلى تحديد طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بوصفها علاقة عكسية، عاداً سعر الفائدة على أنه تعبير عن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد، فعند ارتفاع أسعار الفائدة يندفع الأفراد شراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) من أجل الاستفادة من العائد المرتفع متخليين عن فكرة الاحتفاظ بالنقد، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقد والعكس صحيح⁽¹⁾.

2- التضخم

ظاهرة نقدية تعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، أي انه يعبر عن زيادة الطلب الحقيقي بمعدلات تفوق الزيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات مما ينتج عنه ارتفاعات في المستوى العام للأسعار ويمكن التوصل إلى حساب معدل التضخم؛ وذلك باستعمال الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، على وفق المعادلة التالية (معدل التضخم = الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في سنة المقارنة / الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في سنة الأساس - 1 * 100%)⁽²⁾، وحيث ان ارتفاع معدلات الضخم ينتج عنها تأثير مباشر على القوة الشرائية للأفراد وتآكل القيمة الحقيقية للنقد مما يدفع الأفراد إلى التخلي عن النقود مفضلين عليها البدائل الأخرى لمكونات الثروة كالأسهم والسندات والعملات الأجنبية، ومن ثم، تراجع الطلب على النقد، أي بمعنى ان للتضخم تأثير سالب في دالة الطلب على النقد.

3- سعر الصرف

يعبر عن تكلفة الحصول على وحدة وفضلاً عنه من العملة الأجنبية مقاسةً بوحدات من النقد المحلي، وبفعل الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته اغلب اقتصاديات البلدان وعلى المستويين الدولي والعالمي ولكي تصاغ دالة الطلب على النقد بصورة أكثر دقة، لابد من اعتماد سعر الصرف فضلاً عن العوامل المؤثرة في تقدير دالة الطلب على النقد، باعتبار ان الأخير مؤشر لقياس مدى انفتاح البلد على العالم الخارجي، وعليه فإنَّ انخفاض سعر صرف العملة المحلية سوف يولد زيادة في صادرات البلد ذات الأسعار المنخفضة نسبياً وبذات ثقل الاستيرادات مما يرفع من درجة الثقة بالعملة المحلية ويزاد الطلب عليها محلياً وخارجياً بوصفها مخزن ملائم للثروة (بمعنى ارتفاع الطلب على النقد).

(1) إيمان محمد إبراهيم، تطورات النظرية الحديثة في موضوع الطلب على النقد (الدلائل التجريبية من البلدان النامية)، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة طنطا، كلية التجارة، 2013، ص 18.

(2) أسماء خضير ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق للمدة (2000-2010)، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص 50.

4- الناتج المحلي الإجمالي

هو عبارة عن اجمالي الكميات المنتجة من السلع والخدمات ضمن الحدود الجغرافية لقطر ما خلال مدة زمنية غالباً تكون سنة⁽¹⁾، ويعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً من مؤشرات النمو الاقتصادي وتحسن مستوى الرفاهية، حيث ان ارتفاعه ينعكس بشكل مباشر على زيادة دخول الأفراد وتحسين ظروف معيشتهم، فضلاً عن ذلك فإن له دلالة اقتصادية على تحسن بيئة الاقتصاد المحلي وكفاءة الأداء الاقتصادي، وعليه يكون للناتج المحلي الإجمالي تأثير موجب (طردى) في دالة الطلب على النقد فزيادة الناتج المحلي الإجمالي يزداد الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ولكون الانفاق الحكومي هو فضلاً عن مكونات الطلب الكلي في دالة كينز وذو تأثير إيجابي (عنصر ضخ)، ونتيجة ذلك يزداد الطلب على النقد لتغطية هذا الطلب.

5- سرعة دوران النقود (Circulation Speed of Money)

تمثل متوسط حركة الوحدة النقدية بين الأفراد لتسوية المعاملات خلال مدة ما من الزمن، أي معدل تبادل النقود بالسلع والخدمات النهائية والوسيلة والأصول المالية خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة⁽²⁾، وتوجد علاقة عكسية بين سرعة تداول النقود وحجم الطلب الكلي على النقود، حيث ان زيادة سرعة تداول النقود تعني زيادة الانفاق على السلع والخدمات ومن ثم انخفاض الطلب على النقد.

6- حجم السكان (Population Number)

من وجهة النظر الاقتصادية يجب ان يكون هنالك تناسب بين مستوى النمو السكان ومستوى الانفاق الحكومي على الخدمات العامة، على اعتبار ان أي زيادة في عدد السكان يجب ان تقابلها زيادة ممثلة من جانب الحكومة بالإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والمرافق العامة⁽³⁾، وبعبارة أخرى ان زيادة عدد السكان سوف تولد زيادة في الاحتياجات اللازمة لإشباع متطلبات حياتهم أي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع حجم الأرصدة النقدية الحقيقية التي يطلبونها، أي ان هنالك علاقة طردية بين حجم السكان والطلب على النقد.

(1) الهام خزعل ناشور، أثر الانفاق العام في تعديل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في العراق، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1 الجزائر، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2023، ص 17.

(2) Rami.G : "Velocity of Money functions in India: Analysis and Interpretations", Quest- Journal of Management and Research, Volume , Issue, 2010, P 15.

(3) سلسلة محاضرات القاها الدكتور احمد عبدالله سلمان الوائلي، في مادة المالية العامة على طلبة الماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، 2021 .

رابعاً: أثر سعر الفائدة في استقرار الطلب على النقد

إذا ما أرادت السلطات النقدية اتباع سياسة نقدية توسعية تهدف إلى زيادة عرض النقد والائتمان المصرفي حيث يمكن للبنك المركزي تحقيق ذلك من خلال، تقليل سعر الفائدة التي يطبقها على المصارف التجارية، حيث سيقال هذا الاجراء من كلفة اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي، الامر الذي سينعكس على انخفاض كلفة القروض التي تعرضها، وكل ذلك سيحفز المصارف التجارية ويعطيها الضوء الأخضر لعرض المزيد من الائتمان المصرفي، وبأسعار فائدة اسمية منخفضة، وحيث ان أسعار الفائدة تتحدد من خلال تقاطع منحني عرض النقد مع منحني الطلب على النقد، وعليه نتيجة لزيادة حجم المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة مما يشجع رجال الاعمال والمؤسسات الإنتاجية على طلب المزيد من القروض نتيجة انخفاض كلفة الاقتراض وارتفاع العائد على الاستثمار، ومن ثم، ارتفاع الطلب على العمال وتزداد الأجور ويزداد حجم الإنتاج وزيادة حجم الطلب الكلي، فزيادة عرض النقد تؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقد وتؤثر على مستويات الإنتاج والأسعار والدخول وترفع من مستوى الاستعمال⁽¹⁾، يضاف إلى ذلك ان انخفاض أسعار الفائدة على المستوى المحلي يدفع بالمستثمرين والشركات الاستثمارية المحلية إلى استثمار رؤوس اموالهم في الخارج، نظراً لانخفاض العائد في السوق المالية المحلية وارتفاع أسعار الفائدة في السوق الأجنبية، ومن ثم انتقال رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، ومن سيكون لحساب حركة رؤوس الأموال القصيرة وطويلة الأجل تأثير سالب على ميزان المدفوعات وجعله اكثر اختلالاً، هذا من ناحية، من ناحية أخرى، فإن انخفاض أسعار الفائدة المحلية مقارنةً بنظيرتها الأجنبية سوف يسهم في خلق بيئة استثمارية وطنية جاذبة للاستثمارات الأجنبية على اعتبار ان المشاريع الاستثمارية المحلية تمول بالعملة المحلية، فبعض الدول استحدثت ضمن سياساتها النقدية ما يسمى بـ "الفائدة الصفرية"، أي جعل الفائدة على القروض الموجهة إلى المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والخدمية مساوية للصفر بهدف جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي واستقرار مستوى الاسعار واليابان خير دليل⁽²⁾، ويحث العكس في حالة اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية، من خلال رفعه لسعر الفائدة التي يقرض بها البنوك التجارية، مما يدفع الأخيرة إلى رفع معدات الفائدة على القروض التي تقدمها إلى الأفراد والوحدات الاقتصادية، ومن ثم، عزوف الأفراد عن الاقتراض فينخفض حجم الاستثمار والتشغيل والإنتاج ويتراجع الطلب على النقد، وهذه التحولات في مستويات الفائدة على المستوى المحلي سوف تدفع الأجانب إلى استثمار أموالهم الأجنبية في الاقتصاد المحلي لغرض الاستفادة من العائد المرتفع، أي بمعنى انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الاقتصاد، ومن ثم، تحسن في وضع حساب حركة رؤوس الأموال القصيرة وطويلة الأجل الامر الذي ينعكس على تحسن ميزان المدفوعات.

-
- (1) عرض فاضل الدليمي، الموقف الراهن للجدل بين الكنزيين والنقديين حول كيفية انتقال التغيرات النقدية الى مستوى النشاط الاقتصادي ومدى ملائمتها للاقتصاديات النامية، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، العدد3، 1990، ص40.
- (2) فرج منصور العبدى، معدل الفائدة الصفرى وإلغاء مبدأ الربا في الاقتصاد، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد الثامن، ملحق العدد الرابع، 2017، ص152.

المبحث الثالث

تحليل وقياس أثر معدلات الفائدة في استقرار الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

أولاً: تحليل معدلات الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

يعبر سعر الفائدة عن المقابل النقدي اللازم تقديمه لقاء استعمال النقود لفترة معينة من الزمن⁽¹⁾، يستخدم البنك المركزي العراقي سعر الفائدة فضلاً عن اهم المتغيرات النقدية والتي يستهدف من خلالها إيجاد حالة من التوازن بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي، تجنباً لحدوث أي فجوة بين الجانبين سواء اكانت تضخمية أو انكماشية، فضلاً عن حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة إلى الخارج، وخلق فرص استثمارية مغرية داخل الاقتصاد المحلي، ينظر إلى سعر الفائدة ككلفة للحصول على رأس المال من وجهة نظر المقترض، وبذات الوقت ينظر لها كعائد بالنسبة للجهة التي اقرضت رأس المال، ومن ثم، فإن تغيرات أسعار الفائدة على المستوى المحلي سوف تترك أثر كبير على حركة رؤوس الأموال من وإلى داخل الاقتصاد المحلي، فإن انخفاض أسعار الفائدة المحلية سوف يشجع المدخرين المحليين إلى توجه مدخراتهم واستثمارها في الخارج نتيجة ارتفاع العائد نسبياً، ومن ثم، يصبح حساب حركة رؤوس الأموال سالباً في ميزان المدفوعات، يتأثر سعر الفائدة بالتقلبات الحاصلة في حجم الأرصدة النقدية المعروضة والمطلوبة داخل الاقتصاد المحلي، وقد اتجه البنك المركز العراقي إلى تطبيق سياسة التحرر لسعر الفائدة على القروض والودائع والأوراق المالية تلبيةً لمتطلبات التحول نحو اقتصاد السوق، مما زاد من دور سعر الفائدة وفقاً لمتطلبات السوق وأسهم في تقليص الفجوة بين الفائدة الدائنة والمدينة ورفع مستوى المنافسة المصرفية، وفي سبيل تحقيق التوافق بين معدلات الفائدة وحاجات النشاط الاقتصادي، اتخذ البنك المركزي العراقي من سعر السياسة النقدية كأداة للتأثير في معدلات الفائدة السائدة في السوق النقدية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة⁽²⁾، والجدول (1) يوضح تطورات معدلات الفائدة للبنك المركزي العراقي والبنوك التجارية خلال مدة الدراسة.

جدول (1)

معدلات الفائدة للبنك المركزي العراقي والمصارف التجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

السنة	معدل فائدة البنك المركزي %	معدل النمو السنوي %	معدل الفائدة على الودائع %	معدل النمو السنوي %	معدل الفائدة على الائتمان %	معدل النمو السنوي %
2004	6.00	0	8	0	13	0
2005	6.33	5.5	7.08	-11.5	13.41	3.15

(1) سعد نوري الحمداني، وآخرون، اثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد 4، العدد 3، 2021، ص 445.

(2) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي لسنة 2004، ص 15.

7.53	14.42	2.40	7.25	64.61	10.42	2006
30.58	18.83	56.27	11.33	91.94	20.00	2007
2.65	19.33	4.41	11.83	-16.25	16.75	2008
-22.86	14.91	-24.59	8.92	-47.28	8.83	2009
-4.43	14.25	-21.52	7	-29.21	6.25	2010
-1.75	14	0	7	-4	6.00	2011
0	14	0	7	0	6.00	2012
-1.78	13.75	-2.42	6.83	0	6.00	2013
-6.69	12.83	-12.15	6	0	6.00	2014
-6.46	12	0	6	0	6.00	2015
1.42	12.17	0	6	-27.83	4.33	2016
6.16	12.92	-7	5.58	-7.62	4.00	2017
-6.50	12.08	-10.39	5	0	4.00	2018
-0.66	12	0	5	0	4.00	2019
0	12	0	5	0	4.00	2020
0	12	0	5	0	4.00	2021

الجدول من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي (سنوات متفرقة).

يتضح من خلال الجدول(1) تنامي اسعار الفائدة للبنك المركزي العراقي للمدة(2004-2007) ، حيث بلغت أسعار الفائدة ما نسبته (20%) وذلك جراء محاولة البنك المركزي العراقي اتباع سياسة نقدية انكماشية بهدف تنقية السوق العراقية من الفوائض النقدية، وتشجيع الأفراد على ادخار أموالهم، و لكبح جماح الضغوط التضخمية التي عانى ومازال يعاني منها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن خلق بيئة اقتصادية وطنية امنة ومستقرة، ومحفزة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، ولدعم العملة الوطنية وتعزيز قيمتها، وتحسين وضع ميزان المدفوعات،

فكلما ارتفعت أسعار الفائدة قلت رغبة الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقد محاولين الاستفادة من العائد المرتفع حيث يقوم الرد بالمقارنة بين العائد المادي (سعر الفائدة) وبين كلفة الاحتفاظ بالنقد، كما ان لتقبات الفائدة الدولية أثر في تفضيل الأفراد لمكونات محافظهم المالية فارتفع الفائدة المحلية مقارنةً بنظيرتها الخارجية سوف يشجع الأفراد لاستثمار رؤوس أموالهم في الداخل، وبالعملة المحلية وفي ذات الوقت سيدفع رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد ذي العائد الأعلى مما يعزز من الطلب على العملة المحلية ويزيد من درجة الثقة بها⁽¹⁾، كما ان هذا الاجراء دفع المصارف التجارية هي الأخرى إلى رفع معدلات الفائدة التي تقدمها لجمهور المودعين، وعلى القروض التي تقدمها إلى الأفراد والوحدات الاقتصادية غير المصرفية خلال ذات المدة، حيث بلغت أسعار الفائدة على الإيداع ما نسبته (11.87) في عام 2008، في حين بلغت الفائدة على القروض ما نسبته (19.49%) في ذات العام، وذلك تماشياً مع توجهات البنك المركزي العراقي لما يمتلكه من إمكانيات وموارد مالية ومكانة قانونية التي تمنحه السلطة على كافة المصارف العاملة ضمن حدود الاقتصاد العراقي، إضافةً إلى طبيعة الظروف الاقتصادية السائدة، ومن وجهة نظر الاقتصادي (Radiger Dornbush) انه يجب على السلطات النقدية ان تقوم برفع معدلات الفائدة على الأصول المحلية عن الفائدة السائدة في الأسواق الدولية وبما يعادل الانخفاض المتوقع في قيمة العملة المحلية⁽²⁾، من بعد ذلك اتجهت أسعار الفائدة للبنك المركزي العراقي إلى الانخفاض ابتداءً من العام 2008، حيث بلغت (16.75%) وقد استقرت عند مستوى (6%) في سنة 2015، وبذات الاتجاه فقد خفضت المصارف التجارية من فوائدها المفروضة على الودائع وعلى الائتمان، حيث بلغت الفائدة على الودائع في عام 2015 ما نسبته (5.75%) في بلغت الفائدة على القروض ما نسبته (12.27%) ذلك بفعل الازمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها في نهاية عام 2008 التي اخذت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي بشكل عام، والاقتصاد العراقي بشكل خاص، ونتيجة لافتتاح الاقتصاد العراقي على الخارج ولمواجهة ازمة الكساد، فقد تبنى البنك المركزي العراقي سياسة نقدية توسعية بهدف تحرير المزيد من الأرصدة النقدية المعطلة، من أجل تحريك النشاط الاقتصادي العراقي وتشجيع المستثمرين على طلب المزيد من القروض بفعل انخفاض كلفة الاقتراض، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادات الاستثمارات ويزيد من فرص العمل ويرفع من مستوى دخول الأفراد، وتهينة الأرضية المناسبة لدعم القطاع الخاص وتوفير الظروف الملائمة له، بالنسبة للمدة (2014-2017)، فقد شهد العراق ظروف سياسية واجتماعية وامنية حرجة رافقها دخول تنظيم داعش الإرهابي واحتلاله لبعض المدن العراقية بالشكل الذي اربك المشهد العراقي من جميع النواحي ومنها الاقتصادية، فضلاً عن إلى الهبوط الحاد والمفاجئ الذي حصل لأسعار النفط الخام في السوق العالمية، الامر الذي دفع الحكومة العراقية إلى الاقتراض الداخلي بشكل غير مباشر من خلال طرح السندات الحكومية، فضلاً عن إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة الاتحادية وتمويل رواتب الموظفين، بينما شهدت معدلات الفائدة حالة من الاستقرار خلال المدة (2018-2021)، فبلغت معدلات الفائدة للبنك المركزي ما نسبته (4%)، في حين استقرت معدلات الفائدة التي تفرضها المصارف التجارية على الودائع ما نسبته (5%) وعلى القروض (12%)، حيث تعرض الاقتصاد العراقي إلى أزمات قوية

(1) مالك علام الخليفوي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة / مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 28، 2020، ص 33-34.
(2) سمير فخري الوائلي، السند المقوم بالعملة الأجنبية ومسألتي استقرار في المستوى العام للأسعار والصرف الأجنبي (العراق حالة دراسية)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 38، العدد 4، 2018، ص 295.

خلال المدة المذكورة منها، تأثره بما يسمى بثورات الربيع العربي التي تمثلت فضلاً عن تشرين عام 2019، ثم ظهور وباء (Covid19) والقيود التي رافقت انتشاره التي أدخلت العالم في أزمة كساد عالمي، ومن ثم اخذ البنك المركزي يحاول تطبيق سياسة نقدية أكثر مرونة من أجل تجاوز تلك الازمات، فالبنك المركزي العراقي ومن خلال الاستقلالية التي منحت له بموجب قانون رقم (56) لسنة 2004 تبنى سياسة تحرير أسعار الفائدة الدائنة (المبلغ النقدي الذي تمنحه المصارف إلى الأفراد مقابل ايداعاتهم المالية لديها)، وكذلك تحرير أسعار الفائدة المدينة (المبلغ النقدي الذي يدفعه الأفراد إلى المصارف التجارية لقاء ما يطلبونه من قروض)، بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص وتلبية احتياجاته التمويلية، والعمل على تهيئة مناخ استثماري وطني ملائم ومناسب لاستقطاب رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾.

ثانياً: تحليل الطلب الحقيقي على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

يمكن تعريف الطلب على النقد بأنه عبارة عن الأرصدة النقدية التي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها لمختلف الأغراض (المعاملات، الاحتياط، المضاربة) في ظل مستويات متباينة من أسعار الفائدة وخلال فترة زمنية محددة، وان الاستقرار في دالة الطلب على النقد تعدّ من الأهداف الأساسية التي تسعى السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي لتحقيقها، ويعدّ من المؤشرات التي تدل على مدى نجاعة السياسة النقدية للبنك المركزي، فمن خلال التنبؤ وتقدير دالة الطلب على النقد يستطيع البنك المركزي تحديد معدل نمو القاعدة النقدية؛ وذلك بالاعتماد على مدى استجابة الطلب على النقد لتغيرات مستوى الدخل، وكذلك حساب تكاليف الرفاهية من خلال مدى مرونة الطلب على النقد لتغيرات سعر الفائدة⁽²⁾، وقد تبنى البنك المركزي اتخاذ العديد من الاجراءات والقرارات النقدية التي تستهدف دعم استقرار دالة الطلب على النقد التي تمثلت بإصدار العملة العراقية الجديدة؛ لكسب ثقة الأفراد بالعملة الوطنية وإدارة سعر صرف الأجنبي لصالح رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بهدف تشجيع الأفراد على زيادة محفظتهم المالية بالدينار بوصفه مخزناً آمناً للاحتفاظ بثرواتهم، ومن ثم القضاء على ظاهرة "الدولرة" (تفضيل الأفراد للعملة الأجنبية على حساب العملة المحلية)⁽³⁾، وفي العراق تحاول السلطات النقدية اتخاذ المزيد من الاجراءات والوسائل والقرارات النقدية بهدف إعادة الاستقرار إلى دالة الطلب على النقد عن طريق استقرار سعر صرف العملة والحد من التقلبات في المستوى العام للأسعار والجدول (2) يوضح تطور الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

(1) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق (بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للنشر، بغداد، 2012م، ص 210.

(2) حلمي إبراهيم، محددات الطلب على النقد في العراق (دراسة قياسية)، جامعة ميسان، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 21، العدد 42، 2022، ص 161.

(3) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008، ص 2.

جدول (2)

الطلب الحقيقي على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021) بالمليار

السنة	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	مخفض الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة 2007=100%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الطلب الحقيقي على النقود	معدل النمو السني %
2004	12254	52.3	101845.2	53235.4	234.3	
2005	14684	71	103551.4	73533.6	206.8	-11.7
2006	21080	87.4	109389.9	95587.9	241.2	16.6
2007	26956	100	111455.8	111455.8	269.6	11.7
2008	34919.7	130.2	120626.5	157026	268.2	-0.5
2009	45437.9	104.7	124702.1	130643.2	433.9	61.7
2010	60386.1	122.1	132687.0	162064.6	494.5	13.9
2011	72177.9	152.3	142700.2	217327.1	473.9	-4.2
2012	77187.5	156.3	162587.5	254225.4	493.8	4.1
2013	89512.1	156.3	174990.2	273587.5	572.6	15.9
2014	92988.9	148.8	178951.4	266332.7	624.9	9.1
2015	84527.2	106	183616.2	194680.9	797.4	27.6
2016	90466.3	94.2	208932.1	196924.1	960.3	20.4
2017	92857	108	205130.1	221665.7	859.8	-10.4
2018	95390.7	127.7	210532.9	268918.8	746.9	-13.1
2019	103441.1	124.3	222141.2	276157.9	832.2	11.4

30.5	1086.1	215661.5	195402.5	110.4	119906.2	2020
-15.1	922.1	301152.8	198496.5	151.7	139885.9	2021

المصدر: العمود رقم (2 و 6) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، اعداد متفرقة.

تم احتساب العمود (6) وفق الصيغة التالية $(M_d/p=Ms/p)$.

تم احتساب العمود (7) وفق الصيغة التالية $(V=P*T/M)$ على أساس ان المقدار $(P*T)$ يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

يتضح من خلال الجدول (5)، ان الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية شهد حالة من عدم الاستقرار، وابتداءً من العام 2004 مسجلاً (234.3) مليار دينار، ثم انخفض في العام الذي تلاه إلى (206.8) مليار دينار، مسجلاً معدل نمو سالب قدره (11.7%) متخذاً بعد ذلك مساراً تصاعدياً وصولاً إلى العام 2008، وهذا ما انعكسه معدلات النمو الموجبة للفترة المذكورة، وعلى التوالي (16.6%، 11.7%)، ويرجع سبب ذلك إلى ما صاحب تلك المدة، أسباب أمنية وسياسية أدت إلى تراجع ثقة المواطن بالعملة المحلية ومدى إمكانية استعمالها كمستود آمن للقيمة، وفي نهاية العام 2008م انخفض حجم الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة إلى مستوى (268.2) مليار دينار مسجلاً معدل نمو بلغ (0.5%-)، و منذ العام 2009 شهدت الطلب على الأرصدة النقد الحقيقية ما يمكن اعتباره حالة من الاستقرار النسبي مع تسجيل بعض التغيرات الطفيفة، وصولاً إلى منتصف العام 2014، مسجلاً ما مقداره (433.9) وبمعدل نمو هو الأعلى بلغ (61.6%)، وان من أسباب ذلك هي الإصلاحات النقدية التي اتخذها البنك المركزي العراقي التي استهدفت من ورائها تحقيق الاستقرار بسعر صرف العملة المحلية وتخفيض معدلات التضخم، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني والاستقرار السياسي، حيث أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تحسين سعر صرف العملة المحلية وشجعت المواطنين على اقتنائها بوصفها مخزن مناسب للثروة، في حين ان المدة الممتدة من نهاية العام 2014 ولغاية نهاية مدة الدراسة شهدت مساراً متعرجاً بين الارتفاع والانخفاض في حجم الطلب الحقيقي على النقود، وقد جاء ذلك بفعل "داعش" الإرهابية وسيطرتها على بعض المحافظات العراقية، وما رافق ذلك من حالة عدم الاستقرار على المستوى السياسي والاجتماعي، فضلاً عن إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، بسبب عدم إقرار موازنة عام 2014 وانخفاض أسعار النفط عالمياً، يضاف إلى ذلك مطالبات المؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) للعراق بضرورة اجراء إصلاحات على المستوى الاقتصادي متمثلة بتقليل الانفاق الحكومي والحد من التوظيف، فكل هذه الإصلاحات ملزم العراق بتنفيذها في ظل حاجته إلى مزيد من العملات الأجنبية لتمويل مجهوده الحربي على الإرهاب فضلاً عن إلى الإيفاء بالتزاماته المالية على المستويين المحلي والدولي، وقد سجل الطلب الحقيقي على النقود أعلى مستوى له في العام 2020 بمقدار بلغ (1086.1) مليار دينار وبمعدل نمو (30.5%)، نتيجة انتشار "وباء كورونا" وما سبقه من ظروف متمثلة بتظاهرات تشرين 2019م والتي عطلت النشاط الاقتصادي على المستوى العام والخاص، فكل ذلك زاد من أعباء الدولة المالية من خلال التوسع بالإنفاق العام.

ان اعلى فئة نقدية في السوق النقدي العراقي هي فئة(25000) الف دينار التي تعادل تقريباً (19دولار) فبالنالي لا تكفي لتسوية الالتزامات النقدية لأغراض المعاملات(فقدان النقود لأبرز خصائصها)، الامر الذي يدفع الأفراد إلى البحث عن البدائل النقدية ذات الفئات الكبيرة والتي يسهل حملها وتداولها بسهولة وتكفي لتغطية المعاملات الكبيرة والمتمثلة بالعملة الأجنبية(الدولار)⁽¹⁾.

ثالثاً: أثر سعر الفائدة على استقرار الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في العراق للمدة(2004-2021)

الجدول (3) يوضح أثر معدلات الفائدة في استقرار الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

جدول (3)

معدلات الفائدة والطلب الحقيقي على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2021)

السنة	الطلب الحقيقي على النقود مليار دينار	سعر الفائدة للبنك المركزي%	سعر الفائدة على الائتمان%
2004	234.3	6.00	13
2005	206.8	6.33	13.41
2006	241.2	10.42	14.42
2007	269.6	20.00	18.83
2008	268.2	16.75	19.33
2009	433.9	8.83	14.91
2010	494.5	6.25	14.25
2011	473.9	6.00	14
2012	493.8	6.00	14

(1)مظهر محمد صالح، إعادة هيكلة العملة العراقية(مشروع حذف الازيفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية)، البنك المركزي العراقي/ دائرة البحوث والدراسات، كانون الثاني 2012، ص3.

(2) كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الصغار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص29-30.

13.75	6.00	572.6	2013
12.83	6.00	624.9	2014
12	6.00	797.4	2015
12.17	4.33	960.3	2016
12.92	4.00	859.8	2017
12.08	4.00	746.9	2018
12	4.00	832.2	2019
12	4.00	1086.1	2020
12	4.00	922.1	2021

على وفق منطق النظرية الاقتصادية، فإنَّ العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية هي علاقة عكسية، وانطلاقاً من تحليل كنز لمنحنى التفضيل النقدي، فإنَّ تزايد سعر الفائدة سوف يدفع الأفراد إلى التنازل عن فكرة الاحتفاظ بالنقد، والاتجاه إلى البدائل الأخرى للنقد (الأسهم والسندات)، نظراً لارتفاع عائدها المادي، ويكون قرار الأفراد مبني على اعتبار ان سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالسيولة النقدية⁽¹⁾، ومن خلال الجدول نلاحظ وجود تأثير سالب بين سعر الفائدة ومستوى الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية طيلة مدة الدراسة، بمعنى ان رفع البنك المركزي لسعر فائدته التي يقرض بها المصارف التجارية يقود الأخيرة إلى رفع معدلات الفائدة على قروضها، الامر الذي يدفع المستثمرين إلى تقليص حجم الاقتراض من المصارف التجارية نظراً لارتفاع كلفة الاقتراض ومن ثم انخفاض حجم الطلب الحقيقي على الأرصدة النقدية، ومن الملاحظ ان صفة عدم الاستقرار في الطلب على النقد في العراق هي الصفة السائدة على الرغم من الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي بتغيير معدل الفائدة، بسبب تخلف الأنظمة النقدية والمالية وانخفاض مستوى الوعي المصرفي لدى الأفراد، واقتصار تعامل الأفراد في السوق المالية على الأسلوب النقدي المباشر، فضلاً عن تبني البنك المركزي العراقي لسياسة استهداف سعر الفائدة لتحديد الفائدة المعتمدة للاقتراض بين المصارف التجارية، لتطوير

(1) راشد دخيل العنزي، عبد الله غازي العازمي، أنواع الكتل النقدية في دولة الكويت واثرها على مرونة الدخل واستقرار دالة الطلب على النقد، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، العدد2، المجلد4، يوليو2023، ص254.

سياسة نقدية تستهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على المدى الطويل⁽¹⁾، يضاف إلى ذلك أن أغلب المصارف التجارية في العراق لم تبني على أسس اقتصادية حقيقية ورصينة، الامر الذي انعكس على مهامها الأساسية ، فالجزء الأعظم يعتمد في عمله على كيفية الاستحواذ على أكبر قدر من دولارات مزاد العملة، تليها عمليات تهريب الدولار ومن ثم عمليات غسيل الأموال، واخيراً فإنّ استفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري وهيمنها على مختلف القطاعات الاقتصادية وتردي بيئة الاستثمار داخل العراق بسبب المعوقات والمعرفلات التي توضع امام المستثمر سواء اكان محلي أو اجنبي، وان كل ذلك أسهم في بناء بيئة استثمارية طاردة للاستثمارات الحقيقية والتركيز على الاستثمارات في مجالات لا تسهم في تعظيم الموارد وخدمة الأجيال المستقبلية، حيث تخضع هذه الاستثمارات لهيمنة شخصيات غير وطنية مدعومة سياسياً.

رابعاً: قياس أثر معدلات الفائدة للبنك المركزي في استقرار الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

1. توصيف وصياغة النموذج القياسي

تعدّ عملية توصيف الانموذج القياسي من اهم الخطوات المعتمدة في بناء الانموذج القياسي، حيث من غير الممكن الاعتماد على التحليل النظري للظاهرة الاقتصادية موضع الدراسة فقط، لان ذلك لا يوفر صورة واقعية حول الظاهرة المدروسة ومسارات سلوكها، بل يجب ان يتم اخضاعها للتحليل القياسي، الذي يتبنى استعمال المعادلات الرياضية والاحصائية في صياغته للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، للوصول إلى نتائج رقمية تعكس طبيعة هذه العلاقة ومدى انسجامها مع واقع النظرية الاقتصادية⁽²⁾، فوفقاً لمتطلبات الدراسة ستكون عملية توصيف الانموذج القياسي معتمدة لأثر معدلات الفائدة في استقرار الطلب الحقيقي على النقود في الاقتصاد العراقي كمتغير تابع للمدة (2004-2021).

والجدول(4) يوضح عملية توصيف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في بناء الانموذج

القياسي وضمن نطاق المدة الزمنية التي تغطيها الدراسة، وباعتماد على ما افرزته عملية التحليل النظري.

جدول (4)

وصف المتغيرات الاقتصادية التي تم اعتمادها في الانموذج القياسي

Variables Type	Variables Symbol	Variables of Standard Model	ت
Dependent	Y	الطلب الحقيقي على النقود	1
Independent	X ₁	سعر الفائدة للبنك المركزي	2

المصدر: من اعداد الباحث.

(1) Allan Griffiths, Stuart Wall, Applied Economics, 10th Eddition, (England:pearson), 2004, P389.

(2) كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الصفار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص29-30.

ومن خلال الجدول (11) يمكن صياغة الانموذج القياسي، حيث تعدُّ هذه الخطوة الجزء الأهم في عملية اعداد الانموذج القياسي، وتتمثل في تحديد الشكل الرياضي للانموذج والتي يمكن من خلالها اثبات مدى صحة أثر معدلات الفائدة للبنك المركزي بوصفه متغيراً مستقلاً في استقرار الطلب الحقيقي على النقود كمتغير تابع ضمن الحدود الزمنية للدراسة من عدمه، والمعادلة ادناه توضح الصيغة القياسية للانموذج.

$$Y=B_0+B_1X +e(1)$$

حيثُ ان:

Y: تمثل المتغير التابع (الطلب الحقيقي على النقود).

B₀: تمثل ثابت الدالة، أو بمعنى اخر قيمة(Y) بعد استبعاد تأثير المتغير المستقل(X)(اعتبار قيمته مساوية للصفر).

B₁: معامل سعر الفائدة للبنك المركزي، أو بعبارة أخرى تمثل الميل (مقدار التغير في (Y) الناجم عن التغير في (X) بمقدار وحده وفضلاً عنه).

X: تمثل المتغير المستقل (سعر الفائدة للبنك المركزي).

e: تمثل حد الخطأ العشوائي.

المصدر: من إعداد الباحث.

2. قياس أثر معدلات الفائدة للبنك المركزي في استقرار الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

وقد اعتمد الباحث انموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة التي تربط بين متغيرات الظاهرة الاقتصادية، والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، من خلال اجراء عدد من الاختبارات الإحصائية وكما موضح في ادناه.

يوضح الجدول (5) الاختبارات الوصفية لحجم العينة والبالغ (18) سنة والمتوسطات الحسابية (mean) والانحرافات المعيارية (Std. Deviation) للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

جدول رقم(5) الاختبارات الوصفية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Descriptive Statistics			
	Mean	Std. Deviation	N
الطلب الحقيقي على النقود	584.3611	281.90738	18
معدل الفائدة للبنك المركزي	7.1617	4.45750	18

من خلال الجدول (4) الذي يوضح العلاقة والتأثير بين المتغير المستقل والمتغير التابع اذ تمثلت المتغير المستقل بـ (معدل الفائدة للبنك المركزي)، اما المتغير التابع والمتمثل بالطلب الحقيقي على النقود، ولقياس التأثير لابد من وضع الفروض الملانمة:

فرضية العدم: عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل (معدل الفائدة للبنك المركزي) على المتغير التابع (الطلب الحقيقي على النقود).

الفرضية البديلة: وجود تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل (معدل الفائدة للبنك المركزي) على المتغير التابع (الطلب الحقيقي على النقود).

جدول رقم (6) يوضح معاملات الانحدار بطريقة (stepwise)

Model Summary ^b								
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.		
1	.635 ^a	.404	.366	224.38503	10.833	.005 ^b		
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	872.149	102.187		8.535	.000		

1.000	1.000	.005	-3.291	-635-	12.209	-40.185	معدل الفائدة
a. Dependent Variable: y							

من خلال الجدول (6) الذي يوضح طريقة التقدير لمعاملات الانموذج باستعمال طريقة (stepwise) اذ بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.404$) الذي يعني (معامل تحديد افضل نموذج)، أي ان المتغير المستقل يفسر (40%) يؤثر في المتغير التابع (الطلب الحقيقي على النقود)، اما المتبقي يعد من الاخطاء العشوائية أو يعزى إلى اخطاء غير معروفة اذ بلغت قيمتها (60%) اما بالنسبة لمعامل الارتباط فقد بلغت قيمته ($R = 0.635$) اي ان العلاقة بين المتغيرات علاقة قوية، اي بمعنى وجود تأثير ذات دلالة معنوية لمتغير معدل الفائدة في الطلب الحقيقي على النقود، وهذا يتماشى ومنطق النظرية الاقتصادية، فزيادة البنك المركزي لسعر الفائدة التي يقرض بموجبها المصارف التجارية، سيدفع بالأخيرة إلى زيادة معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها إلى الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، فترتفع بذلك كلفة الاقتراض، مما يدفع المستثمرين والمنشآت الاقتصادية إلى تخفيض حجم الاقتراض، ومن ثم، ينخفض حجم الطلب الحقيقي على النقد ولمعرفة مقدار التأثير عن طريق معاملات الانحدار غير المعيارية اذ تصبح معادلة خط الانحدار :

$$y_1 = 872.149 - 40.185 (\text{معدل الفائدة}) \dots\dots\dots (3)$$

إذ تبين أن العلاقة عكسية بين متغير معدل الفائدة للبنك المركزي ومتغير الطلب الحقيقي بمقدار (40.185 -) وبمستوى معنوية اقل من (0.05) والبالغ (0.005)، اي ان التأثير ذات دلالة معنوية، ووفق المعادلة (3) فإن زيادة معدل فائدة البنك المركزي بمقدار وحدة وفضلاً عنه، سيؤدي إلى انخفاض الطلب الحقيقي على النقود بمقدار (40.185) وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية.

الاستنتاجات:

1. عدم استقرار الطلب الحقيقي على النقود في الاقتصاد العراقي طيلة مدة الدراسة، نتيجة التراكمات لتي مر بها الاقتصاد العراقي في الفترات السابقة، التي أسهمت في استنزاف القيمة الحقيقية للدينار.
2. انخفاض كفاءة أداء الاقتصاد العراقي، نظراً لعدم وجود قاعدة انتاج وطنية مجدية اقتصادياً وفنياً، ومن ثم اعتماده بنسبة كبيرة على الاستيراد من الخارج لتغطية معظم حاجاته المحلية، ولكون تلك الاستيرادات تمول بالدولار الأمريكي، الذي يستخدمه البنك المركزي في تغطية إصداره النقدي من الدينار، فإن كل ذلك أسهم في عدم الاستقرار في حجم الأرصدة النقدية المطلوبة.
3. فيما يتعلق بالجانب العملي اثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية وتأثير عكسي لسعر الفائدة للبنك المركزي على الطلب الحقيقي على النقود، حيث فسر المتغير المستقل (سعر الفائدة للبنك المركزي) ما نسبته (40%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (الطلب الحقيقي على النقود) خلال مدة الدراسة.
4. وجود تأثير لعوامل أخرى على الانموذج، وهذا ما توضحه القيم المحتسبة لكل من معامل التحديد ومعامل الارتباط.

التوصيات:

1. ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية على مستوى الاقتصاد الوطني كله، من أجل إعادة الثقة بالاقتصاد العراقي، وزيادة القيمة الحقيقية للدينار.
2. رفع كفاءة أداء بيئة الاقتصاد العراقي، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص، والعمل على تهيئة بيئة استثمارية وطنية مجدية، فضلاً عن دعم الصناعة المحلية وخاصة التصديرية منها لجذب المزيد من العملات الصعبة، والحد من الاستيرادات غير الضرورية من خلال اتباع أنظمة ضريبية وجمركية أكثر كفاءة وفاعلية، وبالشكل الذي يسهم في تكوين جهاز انتاج وطني ذو قدرة تنافسية عالية، قادر على سد الاحتياجات المحلية، وهذا سيؤدي بالنتيجة إلى خلق المزيد من الاستقرار في سعر صرف الدينار، ومن ثم استقرار الطلب الحقيقي على النقود.
3. يجب على السلطات النقدية التركيز على سعر الفائدة للبنك المركزي، بوصفه أكثر العوامل تأثيراً في الطلب الحقيقي على النقود.
4. يجب على السلطات النقدية الاخذ بنظر الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب الحقيقي على النقود، ولعل من أبرزها التقلبات على مستوى سعر الصرف، فضلاً عن عدم المساواة والتفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، الذي يدخل ضمن معايير العدالة الاجتماعية فضلاً عن التوسع الكبير بالإنفاق الحكومي من جراء التوظيف غير المبرر والمدرّوس.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية:

أولاً: الكتب العربية

- (1) أبو القاسم عمر الطبولي، وآخرون، أساسيات الاقتصاد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته، 1989.
- (2) ظافر حميد حسون ، الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق وطبيعة علاقتها بالسياسة المالية ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد 10، 2011.
- (3) علي عبدالوهاب نجا، محمد احمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2019.
- (4) كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الصفار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- (5) مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة ،ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- (6) محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2022.
- (7) نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، لبنان، 2018.

- (8) نزار كاظم الخيكاني، السياسات الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار البيازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- (9) هيل الجنابي ورمزي أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩.
- (10) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
- (11) وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي للنشر، 2011.
- (12) أسماء خضير ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق للمدة (2000-2010)، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013.
- (13) الهام خزل ناشور، أثر الانفاق العام في تعديل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في العراق، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1 الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2023.
- (14) حلمي إبراهيم، محددات الطلب على النقد في العراق (دراسة قياسية)، جامعة ميسان، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 21، العدد 42، 2022.
- (15) حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء المقدسة، 2016.
- (16) راشد دخيل العنزي، عبد الله غازي العازمي، أنواع الكتل النقدية في دولة الكويت وأثرها على مرونة الدخل واستقرار دالة الطلب على النقد، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، العدد 2، المجلد 4، يوليو 2023.
- (17) سعد نوري الحمداني، وآخرون، أثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)، مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد 4، العدد 3، 2021.
- (18) سمير فخري الوائلي، السند المقوم بالعملة الأجنبية ومسألتي استقرار في المستوى العام للأسعار والصرف الأجنبي (العراق حالة دراسية)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 38، العدد 4، 2018.
- (19) عرض فاضل الدليمي، الموقف الراهن للجدل بين الكنزيين والنقوديين حول كيفية انتقال التغيرات النقدية إلى مستوى النشاط الاقتصادي ومدى ملائمته للاقتصاديات النامية، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، العدد 3، 1990.
- (20) عمار مجيد كاظم، سعر الفائدة من وجهة النظر التقليدية والإسلامية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 32، 2012.
- (21) فرج منصور العبدى، معدل الفائدة الصفري وإلغاء مبدأ الربا في الاقتصاد، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد الثامن، ملحق العدد الرابع، 2017.

- (22) مالك علام الخليفاي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة / مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 28، 2020.
- (23) مظهر محمد صالح، إعادة هيكلة العملة العراقية (مشروع حذف الاصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية)، البنك المركزي العراقي/ دائرة البحوث والدراسات، كانون الثاني 2012.
- (24) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008.
- (25) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق (بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للنشر، بغداد، 2012.
- (26) ايمان محمد إبراهيم، تطورات النظرية الحديثة في موضوع الطلب على النقد (الدلائل التجريبية من البلدان النامية)، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة طنطا، كلية التجارة، 2013.
- (27) عبداللطيف طيبي، التطبيقات المتميزة لتقنيات تمويل الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطر (نموذج بنك البركة الجزائري)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.
- (28) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي لسنة 2004.
- (29) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي (سنوات متفرقة).
- (30) سلسلة محاضرات القاها الدكتور احمد عبدالله سلمان الوائلي، في مادة المالية العامة على طلبة الماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، 2021.
- (31) سلسلة محاضرات القاها الدكتور رحمن حسن الموسوي في مادة التنمية الاقتصادية، على طلبة الماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، 2022.
- (32) سلسلة محاضرات القاها الدكتور صالح مهدي البرهان في مادة الاقتصاد الدولي على طلبة الماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، 2022.

سابعاً: المصادر الاجنبية

- 1) Allan Griffiths, Stuart Wall, Applied Economics, 10th Eddition, (England:pearson), 2004.

- 2) Bitrus.Y.P, The determinants of the demand for money in developed and developing countries, Journal of Economics and International Finance Vol. 3 (15), 7 December, 2011.
- 3) Federal Reserve Bank of San Francisco – Research Department, The Natural Rate, and Monetary Policy –Economic Letter–, (September 18,1998.)
- 4) L. Ritter , W . Sliber , Money , London : Basic books , 1973 .
- 5) Milton Friedman, Quantity Theory of Money, The New Palgrave, A dictionary of Economics, v4, 1987.
- 6) Rami.G : ”Velocity of Money functions in India: Analysis and Interpretations” ,Quest- Journal of Management and Research, Volume ,Issue,2010.
- 7) Sidney Homer, Richard Sylla, History of interest rates, 4th edition, Wiley finance, USA, 2005.
- 8) Simon Kuznets, John Thomas, Modern Economic Growth: Rate, Structure, and spread, Yale University Press, 1966.